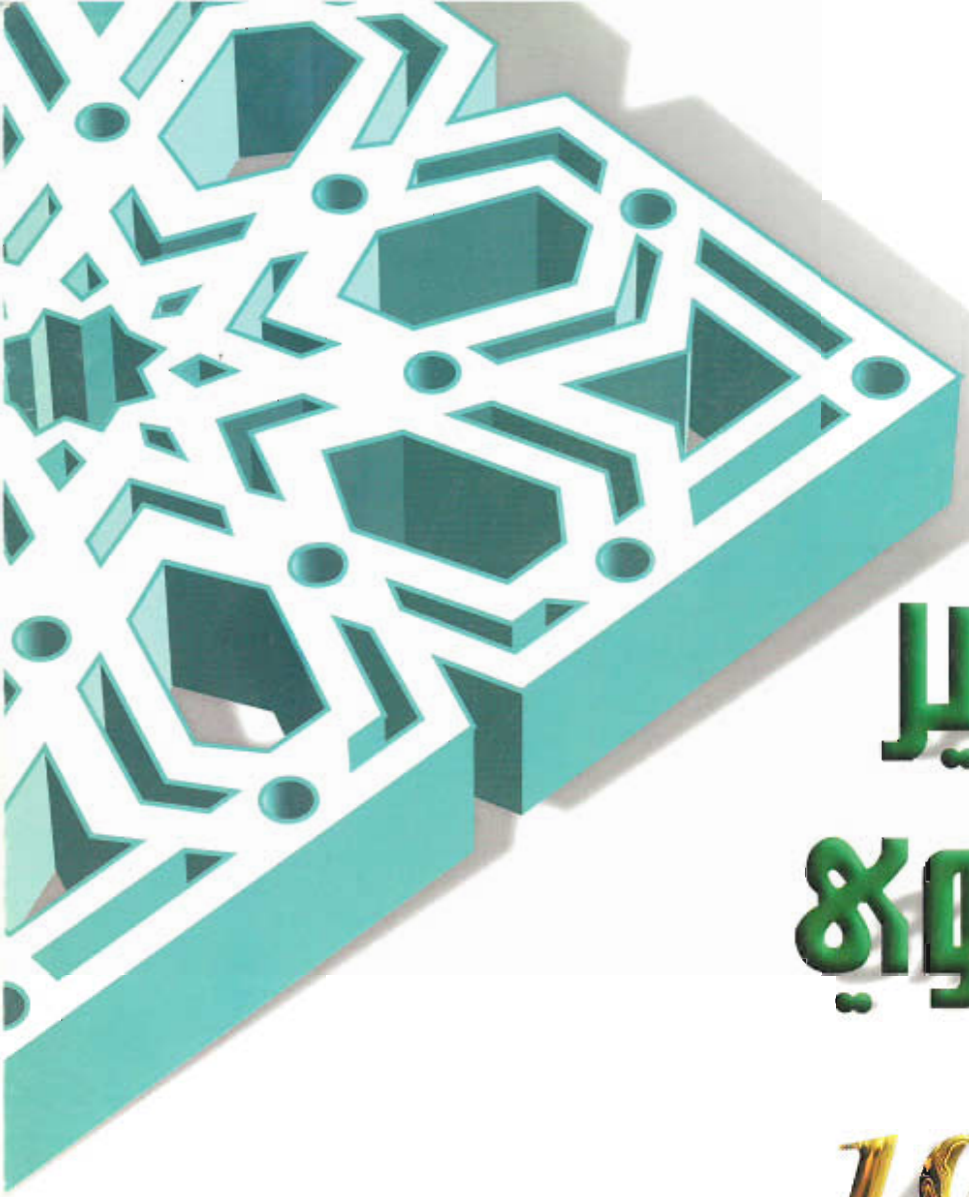

دولة الكويت
State of Kuwait

التقرير السنوي

1994

الأمانة العامة للأوقاف
Kuwait Awqaf Public Foundation

بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير السنوي 1994

صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح

أمير دولة الكويت

سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح

ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء

الفهرس

اعضاء مجلس إدارة شئون الأوقاف	٩
كلمة معالي وزير الاوقاف والشئون الإسلامية	١١
كلمة السيد / الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف	١٤
مقدمة:	١٧
• المرحلة الأولى	١٧
• المرحلة الثانية	١٨
• المرحلة الثالثة	١٨
• المرحلة الرابعة	١٩
• المرحلة الخامسة	٢٠
المرسوم الأميري بإنشاء الأمانة العامة للاوقاف	٢٢
الأمانة العامة للأوقاف خلال عام ١٩٩٤	٢٦
الجزء الأول: الانجازات في النصف الأول من عام ١٩٩٤	٢٦
• أولاً: المكتب الوقفي للصناديق والمشاريع التنموية	٢٦
• ثانيا: مكتب تنمية واستثمار الموارد الوقفية	٢٧
• ثالثاً: المركز الوقفي لأبحاث الوقف والدراسات التنموية	٢٩
• رابعاً: مكتب الشئون المالية والإدارية والقانونية	٣٠
الجزء الثاني: الإنجازات في النصف الثاني من عام ١٩٩٤	٣٠
• البناء المؤسسي لأجهزة الأمانة العامة للأوقاف	٣١
• بناء علاقات تعاون وعمل مشترك مع الأجهزة الرسمية والشعبية	٣٨
• الصناديق الوقفية	٤٠
• المشاريع الوقفية	٤٢
• استثمار وتنمية أموال الوقف	٤٥
• النشاط الداخلي	٤٦
• الملتقى السنوي الأول	٥١

مجلس شئون الأوقاف

د. على فهد الزميع	رئيساً
١ - أحمد سعد الجاسر	عضواً
٢ - بدر سليمان الجار الله	عضواً
٣ - خالد عبد الله الزير	عضواً
٤ - عبد القادر ضاحي العجيل	عضواً
٥ - عبد المحسن محمد العثمان	عضواً
٦ - عبد المحسن يوسف الحنيف	عضواً
٧ - فهد مزيد الرجعان	عضواً
٨ - محمد هادي العوضي	عضواً
٩ - مساعد محمد المدعج	عضواً

لجنة تنمية واستثمار الموارد الوقفية

١ - السيد / عبد المحسن يوسف الحنيف	رئيساً
٢ - السيد / بدر سليمان الجار الله	عضواً
٣ - السيد / د. خالد راشد الهاجري	عضواً
٤ - السيد / فهد مزيد الرجعان	عضواً

لجنة المشاريع الوقفية

١ - السيد / عبد المحسن محمد العثمان	رئيساً
٢ - السيد / د. خالد راشد الهاجري	عضواً
٣ - السيد / عبدالوهاب عبد الله الحوطي	عضواً

اللجنة الشرعية

١ - السيد / أحمد سعد الجاسر	رئيساً
٢ - أ.د: أحمد الحجي الكردي	عضواً
٣ - د. عيسى زكي عيسى	عضواً
٤ - د. محمد عبد الغفار الشريف	عضواً
٥ - أ.د: محمد فوزي فيض الله	عضواً

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة معالي وزير الأوقاف والشئون الإسلامية ورئيس مجلس شئون الأوقاف

كان للوقف دوره الرائد في حضارتنا الإسلامية، سواء في مرحلة نموها وازدهارها، أو في مرحلة خمولها وانحسارها .ويرجع هذا الدور المتميز للوقف إلى عدة أسباب،لعل من أهمها أن وجوده والقواعد المنظيمة له والضامنة لاستمراره مستمدة من الشريعة الإسلامية، وبالتالي فقد اكسبت مكانة خاصة في نفوس الناس، حكاماًومحكومين، وهذه الخاصية التي تميز الوقف هي التي حمته، في معظم الأحوال، من الجور عليه أو تقييد حركته، ويضاف إلى العامل السابق الطابع الشعبي لإدارة الوقف الذي كان مدعاةً لتحريره من تعقيدات العمل الحكومي وسمح له بتطوير أدواته وأساليبه ليكون أكثر توافقاً مع متطلبات الحياة وما يصادفها من تغيير.

وقد فقد الوقف، لسنوات طويلة، القدرة على التجديد والابتكار والتحديث والعصرنة، وهو ما أدى إلى انعزاله عن التيارات الفاعلة في المجتمع الإسلامي، وقيامه بدور هامشي بعد أن كانت له الريادة والقيادة والمبادرة.

وقد سعت وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية إلى إحياء دور الوقف تنفيذاً من الوزارة لسياسة الدولة الرامية إلى استكمال المؤسسات الشرعية وزيادة فاعليتها، في إطار تنفيذ سياسة التطوير التي انتهجتها الدولة، فأنشأت الأمانة العامة للأوقاف لتتولى الدعوة للوقف والاستثمار العصري لأمواله وتفعيل دوره لرقي المجتمع ونهضته ورعاية أبنائه في ظل الأحكام الشرعية وبمشاركة شعبية تتجاوز الإدارة التقليدية مع فتح الآفاق لابتكار الأدوات والوسائل التي تناسب روح العصر وتستفيد من منجزاته.

ونحمد الله تعالى أن استطاعت الأمانة العامة للأوقاف أن تقدم نموذجاً متميزاً لما يتعين أن يكون عليه الوقف. فقد جددت أدواتها في الدعوة للوقف واستثمار أمواله وإحياء دوره التنموي في كافة مجالات الحياة بدءاً من

الجانب الفكري والثقافي وانتهاءً برعاية الفئات الضعيفة في المجتمع والأخذ بيدها. ومروراً بمجالات الحياة الأخرى مثل رعاية الأسرة وحماية البيئة والاهتمام ببيوت الله...وغير ذلك.

وقد استحدثت الأمانة العامة للأوقاف لعملها المتطور صيغة الصناديق الوقفية كأسلوب عصري، ليكون ملتقى تتجمع فيه جهودٍ شعبيةٍ ورسميةٍ تسعى إلى تحقيق وجه من أوجه تنمية المجتمع، بتمويل يبدأ من تخصيص ريع أموال موقوفة لأغراض الصندوق ويضاف إليه ريع الأموال التي توقف لذات الأغراض وما يتلقاه الصندوق من إعانات وتبرعات وهبات ووصايا ومساعدات من أهل الخير. ويتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة ذو طابع شعبي يتقيد - في إدارته - بالأحكام الشرعية.

ونحمد الله تعالى أن بدأت بشائر هذا العمل الكبير تثبت فاعليتها في ساحة العمل الوطني، وأصبحت نموذجاً لبقية العالم الإسلامي الذي اهتم بها ويسعى للاستفادة منها.

ومن باب رد الفضل لأهله، والاعتراف بالفضل للأياد الكريمة التي امتدت - بحنو- إلى الوقف ومحاولات تطويره وتحديثه في ظل القواعد الشرعية، فإني اتقدم لحضرة صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي العهد حفظهما الله بجزيل الشكر وعظيم الامتنان، فهما اللذان أحاطا الوقف برعايتهما، وشملاه بتشجيعهما، وباركا، ورشدا خطوات تطويره وتحديثه، وأذكر بكل تقدير، الجهود الطيبة التي بذلها الأخوة الوزراء السابقون والقيادات التنفيذية في قطاع الوقف والشئون الإسلامية، فلقد استمرت هذه الجهود المحافظة على أموال الوقف وتنميتها وتوفير ريعه حتى حان وقت الحاجة إليها لتوظيفها في خدمة قضايا التنمية ورعاية المواطنين.

ولا ينبغي لنا أن ننسى الرعيل الأول من الآباء والأجداد الذين قادتهم طبيعتهم الخيرة وعمق ارتباطهم بدينهم وشدة ولائهم لوطنهم وعمق تعاطفهم مع مجتمعهم وإخوانهم إلى وقف جزء من أموالهم، لا سيما في وقت الشدة والحاجة. رحم الله من لقي منهم ربه راضياً مرضياً ومد الله في عمر من يعطرون حياتنا منهم بنسمات الخير والعطاء يملأون أرضنا حبا وخيرا.

وأشكر الأخوة الذين أقبلوا على الوقف واستجابوا لدعوته وساندوا مشروعاته وقدموا جزءًا من أموالهم أو أوقاتهم من الواقفين الجدد والإخوة أعضاء مجلس شئون الأوقاف الذين ساهموا بأموالهم وبخبراتهم وجهودهم وقدراتهم الإبداعية في دفع عجلة تطوير الوقف وتنمية أمواله وربطه بقضايا التنمية في جميع المجالات.

والشكر كله لله للشعب الكويتي الراعي الأمين لفكرة تطوير الوقف وتقديم أدوات مبتكرة لتفعيل دوره، والمشجع والمؤازر، بل والمعاون والمساند، لما تم اتخاذه من إجراءات في هذا المجال.

ولا يفوتني في النهاية أن أشكر الأخ أمين عام الأمانة العامة للأوقاف والعاملين في الأمانة الذين تحملوا عبء هذا العمل الكبير، وهيأوا له سبل النجاح، ووفروا له كل متطلباته.

ويسعدني أن أقدم للشعب الكويتي الكريم ما يطمئنهم على مسيرة الوقف في ثوبه الجديد من خلال تقرير عن إنجازات الأمانة في عامها الثاني الذي يعتبر تسجيلاً لما قامت به الأمانة العامة للأوقاف من أعمال وهي بصدد إحياء الدور التنموي للوقف مع التقيد بالأحكام الشرعية.

نتمنى أن يجد الشعب الكويتي الكريم في إنجازات الأمانة ما يرضي فطرته الخيرة وأن تجد كل فئة من المهتمين بالعمل الإسلامي والتنمية الوطنية ما يرضي غاياتها النبيلة وأهدافها المشروعة، وأن تكون بدايات تضافر الجهود وتكاملها وتعاضدها من أجل إبراز إحدى أهم المؤسسات الاقتصادية الإسلامية الفاعلة في تنمية المجتمع وتوفير أسباب رقيه وإشباع احتياجاته في الإطار الإسلامي الصحيح.

وفي النهاية، فإني أدعو الشعب الكويتي الكريم أن يواصل مساندته لمسيرة الوقف الذي نشأ بعمله وجهوده والذي لا يمكنه الاستمرار إلا بالتواصل الشعبي.

والله ندعو أن يجعل التوفيق حليف المساعي الخيرة التي تستهتدف خدمة الوطن والمواطن من خلال إحياء النموذج الإسلامي وتقديمه - في صورة عصرية - ليكون أداة المواطنين في المساهمة في تطوير وطنهم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

د. علي فهد الزميع

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة السيد الأمين العام
للأمانة العامة للأوقاف

إذا كان هناك جهاز حكومي يُعبر عن جانب أصيل وقديم من طبيعة الشخصية الكويتية الخيرة، فإنه الأمانة العامة للأوقاف التي تتولى إدارة واستثمار أموال الوقف وصرف ريعها في حدود شروط الواقفين وبما يحقق المقاصد الشرعية للوقف ويعود بالخير على المجتمع ورعاية أبنائه.

فالوقف قديم في الكويت تمتد جذوره الخيرة في أعماق التاريخ الكويتي القديم حتى تتلامس هذه الجذور مع البدايات الأولى لنشأة الدولة وذلك ترجمة لما جبل عليه الكويتيون من حُب الخير والحماس له، والتكافل والعمل من أجله.

حتى في أوقات الشدة والعسرة وضنك العيش وضيق ذات اليد كثرت الأوقاف، واتجه أهل الخير إلى الوقف من القليل الذي يملكونه من أجل أغراض نبيلة اندفعوا إليها وتحمسوا من أجلها، وقد تنوعت هذه الأغراض لتشمل المساجد وتحفيظ القرآن الكريم والتعليم والعشيات والنوافل والأضاحي وغير ذلك من الأغراض المماثلة التي تلبي احتياجات كانت قائمة وحيوية.

وإذا كان كثير من أهل الخير من الكويتيين قد وجدوا في الفترات الأخيرة منافذ أخرى يلبون عن طريقها رغبتهم في عمل الخير وسعيهم لخدمة مجتمعهم ورعاية أبنائه، فإن صيغة الوقف الإسلامي ستظل لها مكان الصدارة لارتباطها بالأحكام الشرعية، وحمايتها من قبل الشارع الحكيم، والرقابة عليها من القضاء.

لذلك، فقد اهتمت الدولة بإحياء سنة الوقف وتجديد دوره في تلبية احتياجات المجتمع وتقديم العون لأبنائه، فأنشأت الأمانة العامة للأوقاف وأسندت إليها الدعوة للوقف وحفظ وإدارة واستثمار أعيانه وتوظيف عائد الاستثمار في تنفيذ أغراض الواقفين وبما يحقق تقدم المجتمع ورعاية أبنائه.

وقد شعر المسئولون عن الأمانة العامة للأوقاف بالمسئولية الدينية والدنيوية، فنشطوا وسعوا إلى تحقيق أهدافها مستظلين وملتزمين بالأحكام الشرعية ومستهدين بسيرة السلف الصالح، وملتمسين احتياجات المجتمع وأبنائه ومتعرفين على عوامل تطوره وتقدمه.

ويسعدني، وأسرة الأمانة العامة للأوقاف، أن نقدم تقريراً بمنجزات

الأمانة في سنتها الأولى داعين الله تعالى أن تكون في المستوى الذي يحقق ما يصبوا إليه المجتمع من مؤسسة الوقف، آملين أن تكون إنجازات الأمانة في الأعوام القادمة أكثر استجابة لاحتياجات العباد والبلاد.

وقد رأينا أن نبدأ هذا التقرير، وهو الأول، بمقدمة تاريخية عن الوقف في الكويت، وذلك اعترافا منا بفضل من سبقونا في هذا المجال، وتجدر الإشارة إلى أن الأمانة ستعمل في القريب العاجل إن شاء الله على إجراء دراسة توثيقية موسعة لتاريخ الوقف في الكويت، كما وأنها أبرمت اتفاقية مع مركز البحوث والدراسات الكويتية لإعداد دراسة شاملة عن ما يقارب أربعمائة حجة وقفية من الأوقاف الكويتية القديمة.

ويحق علي - قبل اختتام هذا التقديم - أن أسجي أسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ/ جابر الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه وولى عهده الأمين سمو الشيخ/ سعد العبد الله السالم الصباح لما أولياه للأمانة العامة للأوقاف ومسيرة الوقف في الكويت من كريم العناية، وموفور الرعاية، وتوجيهات سامية، كان لها أبلغ الأثر في إرشاد الأمانة إلى الطريق الصحيح الذي يكفل لها مقومات النجاح في تأدية رسالتها وتحقيق أهدافها، كما أقدم جزيل الشكر لمعالي الأخ وزير الأوقاف والشئون الإسلامية الدكتور على فهد الزميع - الذي قاد بحق مسيرة المشروع الحضاري للوقف في دولة الكويت - على دوام رعايته للأمانة ومساندته لها بفكره وجهده وعلمه وعمله، خاصة وهي في مرحلة التأسيس مما دفعها بخطى سريعة ثابتة وواثقة في سبيل آمالها وطموحاتها، كما أشكر جميع السادة أعضاء مجلس شئون الأوقاف لما أبدوه من تفهم عميق لرسالة الأمانة وتعاون صادق في رسم سياستها واعتماد خططها وتوجيه أعمالها، بفكر ينم عن إلمام كامل بشئون الوقف وأنجع سبل دعمه وتطويره، كما لا يفوتني أن أعرب عن خالص الشكر لكل العقول النيرة التي أمدتنا بزاد من فكرها من مختلف الجهات الحكومية والأهلية.

كما أتقدم بوافر الشكر للقياديين والإشرافيين وخبراء ومستشاري وموظفي أسرة الأمانة لتفانيهم وإبداعهم في مجالات عملهم دعماً لخطى الأمانة في طريق تحقيق آمالها وطموحاتها، وأدعو الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم، كما ندعوا كل أهل الخير في الكويت إلى مد جسور التعاون مع الأمانة ومساندتها في طريق الخير والتنمية لرفعة شأن أبناء وطننا الحبيب في إطار إسلامي خالص.

وسيجد القارىء في هذا التقرير - بعد المقدمة التاريخية التي تبين المراحل التي مر بها الوقف في الكويت - تلخيصاً لإنجازات الأمانة خلال عام ١٩٩٤ مقسم إلى جزأين:

الأول منهما : عن النصف الأول من العام.

الثاني منهما : عن النصف الثاني من العام.

وفي الختام نأمل أن يكون هذا التقرير معبراً عن مسيرة الأمانة خلال عام ١٩٩٤م، وأشكر جميع إدارات ووحدات الأمانة التي أعدت المعلومات أو البيانات التي حواها هذا التقرير، كما أشكر المكتب الفني للأمانة على جهوده في إعداده، وأخص بالذكر الاستاذ صلاح واصف، كما أسجل تقديري للجهود المخلصة والدؤوبة التي بذلها السيد/ مساعد سعد الرخيص في سبيل إنجاز وإخراج التقرير بهذه الصورة.

والله ولي التوفيق،،،

عبد المحسن محمد العثمان

مقدمة

بدايات الوقف في الكويت وتطوره حتى إنشاء الأمانة العامة للأوقاف

تعتبر هذه المرحلة طويلة نسبيا حيث تشتمل على بداية الوقف في الكويت حتى صدور المرسوم الأميري بإنشاء الأمانة للأوقاف في نوفمبر ١٩٩٣، وقد تم إدراجها ضمن هذا التقرير لتسليط الضوء على تطور الوقف في الكويت، على أمل القيام بتوثيقها علمياً من قبل بعض المختصين بالصورة التي تليق بهذه السنة النبوية الكريمة، وشمائل أهل الكويت النبيلة والتطور التاريخي لدولتهم.

وتنقسم إلى المراحل التالية :

● المرحلة الأولى : (مرحلة الإدارة الأهلية) :

مسجد ابن بحر

ارتبطت هذه الفترة بأول وقف وهو (مسجد بن بحر) الذي جدد بناءه بموجب حجة شرعية عام ١١٥٨هـ (١٧٤٥م)، وبناء عليه يقدر تاريخ بناء هذا المسجد حوالي عام ١١٠٨هـ (١٦٩٥م) وفقاً لما ذكره عبد الله خالد الحاتم في كتابه «من هنا بدأت الكويت»، وكانت هذه المرحلة تتميز بالإدارة المباشرة للأوقاف من الواقفين أو من يعينونهم نظاراً على الوقف من خلال حجج وقفية توثق عند أحد القضاة المعروفين، وأهمهم في ذلك الوقت الشيخ محمد بن عبد الله العدساني الذي توفى عام ١٣٣٨هـ بعد أن تولى القضاء لمدة تزيد على ستين عاماً، لذا تسمى الحجج الوقفية بالعدسانيات، وللقاضي حق عزل الناظر إذا ثبتت له عدم صلاحيته ويعين بدلا منه ناظراً آخر وفق القواعد الشرعية.

وكانت أغراض الوقف تتم عن طريق تلمس الواقف لاحتياجات المجتمع أو البيئة المحيطة به، فكانت الأوقاف متنوعة، منها بيوت ودكاكين وآبار ونخيل يصرف ريعها حسب اشتراطات الواقف على رعاية المساجد والأضاحي والعشيات وسُبل المياه وحفظ القرآن وغير ذلك من الأغراض.

● المرحلة الثانية : مرحلة الإدارة الحكومية الأولى (١٣٤٠_١٣٥٧هـ / ١٩٢١_١٩٣٨م) :

تميزت هذه الفترة بوجود أجهزة إدارية معاونة أنشئت لأول مرة في الكويت استجابة للتطور الاقتصادي والثقافي والاجتماعي الذي شهدته الكويت أثناء هذه الفترة.

ومن بين الإدارات التي تم إنشاؤها في هذه المرحلة إدارة الأوقاف وذلك حسبما أشار إليه المرحوم الدكتور عثمان عبد الملك في مؤلفه النظام الدستوري اعتماداً على ما ذكره الاستاذ عبد العزيز حسين في محاضرات في المجتمع العربي بالكويت، والتي ألقيت على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بمعهد الدراسات العربية العالية في الجامعة العربية بالقاهرة عام ١٩٦٠.

● المرحلة الثالثة : مرحلة الإدارة الحكومية الثانية (١٣٦٨_١٣٨١هـ / ١٩٤٩_١٩٦٢م) :

بدأت هذه المرحلة بتعيين الشيخ عبد الله الجابر الصباح رئيسا لدائرة الأوقاف العامة وتعيين المرحوم عبد الله العسعوسي مديراً لها ومباشرته لأعماله في تصريف شئون الدائرة بالتعاون مع جهازه التنفيذي، وكان قد خصص للدائرة آنذاك مقراً ضمن مبنى المحاكم القديم بالقرب من ساحة الصفاة.

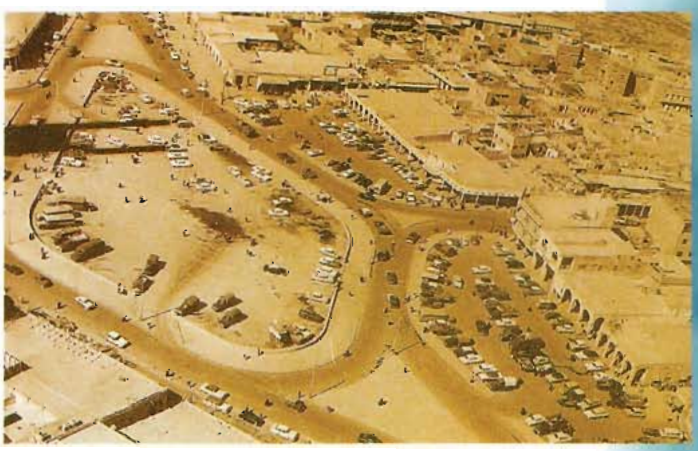

وكان للدائرة مجلس يسمى مجلس الأوقاف يتكون من مجموعة من الأهالي يرأسه رئيس الدائرة، وقد تم تشكيل المجلس الأول في ربيع الأول ١٣٦٨هـ الموافق يناير سنة ١٩٤٩م، وأعيد تشكيله في ١٩٥١م، ثم للمرة الثالثة سنة ١٩٥٦م، كما شكل للمرة الرابعة سنة ١٩٥٧م.

وتجدر الإشارة إلى أنه في ١٩٥١/٤/٥ صدر الأمر الأميري السامي بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف الذي عالج شئون الوقف من خلال عشرة مواد مستنبطة من مذاهب الأئمة الأربعة رضي الله عنهم مع الإحالة للقواعد الشرعية المدونة في المذهب المالكي في أمور الوقف التي لم يرد بشأنها نص، وهذا هو القانون الواجب التطبيق حاليا.

● المرحلة الرابعة : مرحلة الوزارة :
(١٣٨٢ـ١٤١٤هـ / ١٩٦٢ـ١٩٩٠م) :

في ١٧ يناير ١٩٦٢م أصبحت دائرة الأوقاف العامة تعرف باسم (وزارة الأوقاف) التي أضيف إليها (الشئون الإسلامية) في ١٩٦٥/١٠/٢٥م ليصبح اسمها وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية والتي تولت عدة مسئوليات من بينها مسئولية الوقف.

وألحقت إدارة الوقف بالوكيل المساعد للشئون الإدارية والمالية لتكون ضمن النسيج التنظيمي للوزارة وبقى هذا الحال كما هو حتى يوليو ١٩٨٢ حيث تم إنشاء قطاع مستقل للأوقاف في الوزارة برئاسة وكيل وزارة مساعد كمحاولة لإعطاء أهمية أكبر لدور الوقف.

وقد تولى حقيبة الوزارة خلال هذه الفترة السادة الوزراء التالية أسماؤهم:

١ ـ الشيخ/ مبارك محمد الصباح.

وقد تولى حقيبة الوزارة مرتين، الأولى بتاريخ ١٩٦٢/١/١٧م والثانية بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٨م، ثم تولاها بالنيابة عنه السيد حمود زيد الخالد وزير العدل بتاريخ ١٩٦٤/٣/١٣م.

٢ ـ السيد / خالد أحمد الجسار.

وقد تولى حقيبة الوزارة ثلاث مرات، الأولى بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٦م، والثانية بتاريخ ١٩٨٥/٥/٣م، والثالثة بتاريخ ١٩٨٦/٧/١٢م.

٣ ـ السيد / عبد الله مشاري الروضان.

وقد تولى حقيبة الوزارة ثلاث مرات، الأولى بتاريخ ١٩٦٥/١/٣م، والثانية بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٤م، والثالثة بتاريخ ١٩٦٧/٢/٤م.

٤ ـ السيد / راشد عبد الله الفرحان.

وقد تولى حقيبة الوزارة بتاريخ ١٩٧١/٢/٢م.

٥ ـ السيد / عبد الله إبراهيم المفرج.

وقد تولى حقيبة الوزارة بتاريخ ١٩٧٥/٢/٩م .

٦ ـ السيد / يوسف جاسم الحجي.

وقد تولى حقيبة الوزارة مرتين الأولى بتاريخ ١٩٧٦/٩/٦م، والثانية بتاريخ ١٩٧٨/٢/١٦م.

٧ ـ السيد / أحمد سعد الجاسر.

وقد تولى حقيبة الوزارة بتاريخ ١٩٨١/٣/٤، وهو عضو بمجلس شئون الأوقاف الحالي.

٨ ـ السيد / محمد ناصر الحمضان.

وقد تولى حقيبة الوزارة بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٠م، وهو من القيادات المخضرمة في الوزارة سابقاً.

● المرحلة الخامسة : مرحلة الوزارة بعد التحرير :

وقد تولى حقيبة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية خلال هذه المرحلة السادة الوزراء التالية أسماؤهم:

١ ـ السيد / محمد صقر المعوشرجي.

وقد تولى حقيبة الوزارة بتاريخ ١٩٩١/٤/٢١م.

٢ ـ السيد / جمعان فالح العازمي.

وقد تولى حقيبة الوزارة بتاريخ ١٩٩٢/١٠/١٧.

٣ ـ الدكتور / علي فهد الزميع.

وقد تولى حقيبة الوزارة بتاريخ ١٩٩٤/٤/١٣م

ولا شك أن المرحلتين الرابعة والخامسة المشار إليهما تمثلان جانباً مشرقاً في مسيرة قطاع الأوقاف والشئون الإسلامية بالبلاد بفضل الجهود الضخمة المحمودة والمشكورة التي بذلها السادة الوزراء المذكورين وكبار معاونيهم من أركان هذه الوزارة، وكما أشرنا فإن الأمانة العامة للأوقاف ستعمل بإذن الله تعالى على كتابة تاريخ الوقف وتوثيق دور هؤلاء السادة

جهود تطوير القطاع الوقفي في هذه المرحلة :

شهدت مرحلة ما بعد التحرير وحتى تاريخ إنشاء الأمانة العامة للأوقاف صدور بعض القرارات التنظيمية منها القرار الوزاري رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٢م، بإعادة تنظيم وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية والذي تضمن إنشاء قطاعين للأوقاف اختص أحدهما بإدارة تنمية الموارد الوقفية واختص الآخر بإدارة شئون الأوقاف.

ولخصوصية العمل في مجال تنمية الموارد الوقفية، صدر القرار الوزراي رقم ٩٢/٢٥٥ بتنظيم جهاز تنمية الموارد الوقفية الذي قضى بإنشاء مجلس

يسمى مجلس تنمية الموارد الوقفية ويتشكل من:

١ . وكيل الوزارة	**رئيساً**
٢ . وكيل الوزارة المساعد لتنمية الموارد الوقفية	**نائباً للرئيس**
٣ . وكيل الوزارة المساعد لشئون الأوقاف	**عضواً**
٤ . أربعة من المتخصصين في شئون الاستثمار يختارهم الوزير لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد	**أعضاء**
٥ . المدير التنفيذي لمكتب تنمية الموارد الوقفية	**عضواً ومقرراً**

ثم صدر القرار الوزاري رقم ٩٣/٩ الخاص بإنشاء قطاع مستقل للأوقاف يتبع وزير الأوقاف مباشرة يتكون من:

١ . المجلس الأعلى للوقف.

٢ . الأمانة العامة للمجلس الأعلى ومكتبها التنفيذي.

٣ . مكتب المشاريع الوقفية.

٤ . مكتب تنمية الموارد الوقفية.

٥ . مركز أبحاث الوقف والدراسات الاقتصادية.

ولحداثة التجربة وتسارع التطورات في العمل، صدر القرار الوزاري رقم ٩٣/١٦٠ بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري ٩٣/٩ المشار إليه.

وقد أدى تنظيم جهاز الوقف على الوجه السابق إلى كثير من الإيجابيات لعل أهمها تحقيق قدر من المرونة التي كان العمل يفتقدها مما أدى إلى جذب عناصر فعالة له دفعت إلى تطوير العمل وتحديثه، لكن هذا التطوير والتحسين لم يكن بمستوى الطموح المنشود لذا كان لابد من حدوث تحول جذري ليكسبه المكانة والمرونة الملائمة لدخول الميدان العملي بكفاءة ومقدرة ليسترد دوره المؤثر في خدمة المجتمع من خلال مجالات متنوعة تبرز الخصائص المتميزة لهذا المشروع الإسلامي الهادف إلى خير الإنسان، وبعد أن أصبحت الأجواء مهيئة لمثل هذا التحول كان التفكير في إنشاء الأمانة العامة للأوقاف التي صدر مرسوم بإنشائها رقم ٩٣/٢٥٧ بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٩٣ وكانت هذه بداية الانطلاقة.

ولا يخفي على الجميع أن مرحلة ما بعد التحرير تعتبر من المراحل الهامة في تاريخ دولة الكويت والتي تقتضي من الباحثين المختصين التعمق في تحليلها والسير في أغوارها، فلقد برزت في هذه المرحلة روح جديدة لدى قطاع عريض من الإدارة الحكومية تتحلى بالرغبة الأكيدة في مواجهة التحديات والمصاعب التي خلفها الغزو العراقي الآثم، والاتجاه الجاد إلى النهوض بواقع المجتمع الكويتي وفق رؤية استراتيجية جديدة تعكس إيمانه بربه ودينه وثقته في مستقبل واعد لوطنه.

ولقد كان القطاع الوقفي بفضل من الله وتوفيقه أحد القطاعات الحكومية التي شهدت نهوضاً كبيراً في توضيح الأهداف وتطوير الوسائل، ولعل الفترة القادمة تسمح بإعطاء تحليل أعمق وأشمل لجهود تطوير هذا القطاع في سبيل استعادة الدور التنموي للوقف في المجتمع.

مرسوم رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٩٣
بإنشاء أمانة عامة للأوقاف

بعد الاطلاع على الدستور، وعلى الأمر السامي الصادر في ٢٩ جمادي الثاني ١٣٧١ هـ الموافق ١٥ أبريل ١٩٥١م بشأن أحكام شرعية للأوقاف، وعلى المرسوم الصادر في ٧ يناير ١٩٧٩م في شأن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، وبناء على عرض وزير الأوقاف والشئون الإسلامية، وبعد موافقة مجلس الوزراء.

رسمنا بالآتي:

مادة (١)

تنشأ أمانة عامة للأوقاف تتبع وزير الأوقاف والشئون الإسلامية، ويكون لها مباشرة الاختصاصات المقررة للوزارة في مجال الأوقاف وفقاً لأحكام هذا المرسوم.

مادة (٢)

تختص الأمانة العامة للأوقاف بالدعوة للوقف والقيام بكل ما يتعلق بشئونه بما في ذلك إدارة أمواله واستثمارها وصرف ريعها في حدود شروط الواقف وبما يحقق المقاصد الشرعية للوقف وتنمية المجتمع حضاريًا وثقافياً واجتماعياً ولتخفيف العبء عن المحتاجين في المجتمع.

مادة (٣)

تتولى الأمانة العامة للأوقاف في سبيل مباشرة اختصاصها مايلي:

١ - إتخاذ كل ما من شأنه الحث على الوقف والدعوة له.

٢ - إدارة واستثمار أموال الأوقاف الخيرية والذرية الآتية:

أ - الأوقاف التي يشترط الواقف النظارة عليها لوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.

ب - الأوقاف على المساجد.

ج - الأوقاف التي لم يشترط الواقف النظارة عليها لأحد أو لجهة معينة أو انقطع فيها شرط النظارة.

د - الأوقاف التي عين واقفوها نظاراً عليها وانضمت إليهم الأمانة وفقاً لأحكام القانون.

هـ - الأوقاف خلال فترة حلها أوسحب يد الناظر عنها.

٣ - إقامة المشروعات تحقيقاً لشروط الواقفين ورغباتهم.

٤ - التنسيق مع الأجهزة الرسمية والشعبية في إقامة المشروعات التي تحقق شروط الواقفين ومقاصد الوقف وتساهم في تنمية المجتمع.

مادة (٤)

للأمانة العامة للأوقاف في حدود الضوابط الشرعية أن تقوم بالأعمال التالية:

أ - تأسيس الشركات أو المساهمة في تأسيسها.

ب - تملك شركات قائمة أو المشاركة فيها.

ج - تملك العقارات والمنقولات والأوراق المالية.

د - القيام بكل ما من شأنه استثمار أموال الأوقاف.

هـ - ممارسة الأعمال التجارية والصناعية والزراعية.

و - أن تشتري لحساب الأوقاف الخيرية أنصبة المستحقين في الوقف.

مادة(٥)

يشكل مجلس لشئون الأوقاف على النحو التالي:

١ - وزير الأوقاف والشئون الإسلامية رئيساً

٢ - أمين عام الأمانة عضواً

٣ - وكيل وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية عضواً

٤ - مدير عام مؤسسة التأمينات الإجتماعية عضواً

٥ - مدير عام بيت الزكاة عضواً

٦ - ممثل عن وزارة المالية لا تقل درجته عن وكيل وزارة مساعد يختاره الوزير المختص عضواً

٧ - ممثل عن الهيئة العامة للاستثمار عضواً

٨ - ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة والإختصاص يصدر بتعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد قرار من مجلس الوزراء بناءعلى ترشيح من وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.

ويجوز للمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يعهد إليها ببعض اختصاصاته، كما يجوز له أن يعهد إلى رئيس المجلس أو أحد الأعضاء القيام بمهمة محددة، وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بهم من العاملين بالأمانة العامة أو غيرهم من الخبراء والفنيين دون أن يكون

لهم صوت معدود في المداولات، ويتقاضى أعضاء المجلس مكافأة سنوية يحددها مجلس الوزراء.

مادة (٦)

مجلس شئون الأوقاف هو السلطة العليا المشرفة على شئون الأوقاف واقتراح السياسة العامة لها، وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الأغراض التي أنشئت الأمانة العامة من أجلها، وعلى الأخص ما يأتي:

١ - رسم السياسة العامة لإدارة واستثمار أموال الأوقاف.

٢ - وضع النظم واللوائح الكفيلة بتنمية إيرادات الأوقاف وتحصيلها بصفة منتظمة وصيانة أعيان الأوقاف والمحافظة عليها.

٣ - إعتماد التنظيم الداخلي للأمانة العامة للأوقاف.

٤ - إعتماد النظم واللوائح الداخلية المتعلقة بالمسائل الإدارية والمالية.

مادة (٧)

يجتمع المجلس أربع مرات كل سنة على الأقل وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتوجه الدعوة إلى الإجتماع من رئيس المجلس قبل موعد الانعقاد بوقت كاف مصحوبة بجدول الأعمال.

ومع ذلك يجوز للوزير الدعوة الى إجتماعات طارئة للنظر فيما يعرضه على المجلس من أمور.

مادة (٨)

تكون إجتماعات المجلس صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء بمن فيهم الرئيس وتصدر القرارت بأغلبية أصوات الحاضرين، وعند التساوي يرجح رأي الجانب الذي منه الرئيس وتدون محاضر جلسات المجلس وقراراته في سجل خاص.

مادة (٩)

يتولى إدارة الأمانة أمين عام يكون له نائب أو أكثر ويكون الأمين العام بدرجة وكيل وزارة، ونائبه بدرجة وكيل وزارة مساعد، ويعين الأمين العام ونوابه بمرسوم بناء على عرض وزير الأوقاف والشئون الإسلامية.

مادة (١٠)

يشكل المجلس من بين أعضائه ومن غيرهم اللجان الدائمة التالية التي تمارس الإختصاصات المبينة قرين كل منها:

١ - اللجنة الشرعية: تختص بإبداء الرأي الشرعي في أعمال الأمانة.

٢ - لجنة تنمية واستثمار الموارد الوقفية: وتختص بإعداد إستراتيجية وسياسات استثمار الأموال الوقفية ومتابعة تنفيذ ما يتم إعداده من خطط في هذا الشأن.

٣ - لجنة المشاريع الوقفية: وتختص بإعداد إستراتيجية وسياسات صرف ريع الأموال الوقفية لتحقيق المقاصد الشرعية تنفيذاً لشروط الواقفين والنظم بما يتم إعداده من دراسات في هذا الشأن والموافقة على المشروعات والبرامج الوقفية.

مادة (١١)

تعد الأمانة العامة للأوقاف حساباً سنوياً لإيرادات ومصروفات كل وقف من الأوقاف التي تتولى النظارة عليها، وكذلك الأوقاف المشتركة.

كما تقوم بعمل حساب ختامي متضمناً إجمالي إيرادات ومصروفات الأوقاف.

مادة (١٢)

يكون للأمانة العامة أعتمادات خاصة ضمن ميزانية وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.

مادة (١٣)

على الوزارء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت
جابر الأحمد الصباح

رئيس مجلس الوزراء
سعد العبد الله السالم الصباح

وزير الأوقاف والشئون الإسلامية
جمعان فالح العازمي

صدر بقصر بيان في ٢٩ جمادي ا لأولى ١٤١٤هـ

الموافق ١٣ نوفمبر ١٩٩٣م

الأمانة العامة للأوقاف
خلال عام ١٩٩٤

الجزء الأول : الإنجازات في النصف الأول من عام ١٩٩٤ :

بعد صدور المرسوم الأميري رقم ٩٣/٢٥٧ بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٩٣ بدأت الرؤية تتضح أكثر أمام العاملين في مجال الأوقاف حيث ظهر الكيان القانوني اللازم لسير العمل، وصدر القرار الوزاري رقم ٩٤/٨ بتنظيم الأمانة العامة للأوقاف بتاريخ ١٩٩٤/١/١٥.

وسنعرض فيما يلي الأعمال التي قامت بها وحدات الأمانة العامة في تلك الفترة وفقاً للتنظيم الهيكلي القائم آنذاك وهي كالتالي:

أولاً - المكتب الوقفي للصناديق والمشاريع التنموية:

وهو المكتب الذي يتولى الدعوة للوقف وينفذ شروط الواقفين بما يحقق خدمة المجتمع وتنميته، وفي ضوء ذلك وضعت المقترحات والتصورات التالية:

١ - إعداد تنظيم المكتب ومجالات اهتمامه والسمات الرئيسية للعمل فيه وعلاقاته بالجهات خارج الأمانة العامة وعلاقاته بالأجهزة المكونة للأمانة العامة، ثم وضع هيكل تنظيمي مقترح للمكتب.

٢ - دراسة إنشاء مجموعة من الصناديق الوقفية مع التداول في أسماء الصناديق ومجالات نشاطها والمدراء المرشحين لإدارة العمل فيها.

٣ - إعداد ورقة أولية حول عمل كل صندوق تشتمل على فكرته، وأهدافه، وآلية تنفيذ الأهداف، وموارده، والفئات المستفيدة منه، والجهات الممولة له، والضوابط العامة لمشاريعه، وعلاقته بالصناديق الأخرى، والمشاريع المقترحة له، والعلاقة بينه وباقي أجهزة الأمانة العامة، فضلاً عن الأسماء المقترحة لمجلس الإدارة، الهيكل الإداري والتنظيمي للصندوق.

٤ - القيام بمسح ميداني شامل لبيوت الأئمة والمؤذنين باعتبارها أحد مراقبات إدارة شئون الأوقاف حيث تم إعداد معلومات متكاملة عن كل وحدة سكنية تشمل اسم الساكن والعنوان والحالة الإنشائية للوحدة إلى جانب حصر الوحدات الشاغرة ووضع ضوابط للاستفادة من هذه الوحدات.

٥ - إنشاء قسم خاص بالحجج الوقفية لحصرها ومراجعة البيانات الواردة فيها التي تشتمل على اسم الواقف وأسماء المستفيدين وطبيعة الوقف وحالته وغيرها من الأمور ذات العلاقة.

٦ - إنشاء قسم للبحث الاجتماعي يتولى دراسة الحالات التي تتقدم للأمانة طالبة المساعدة من أقارب الواقفين أو غيرهم والتنسيق مع بيت الزكاة حول هذا الأمر.

٧ ـ إعداد دراسة أولية حول حجم الأعيان الوقفية وطبيعتها ليتسنى رسم خطة العمل وفق الإمكانات الموجودة.

٨ ـ القيام بمشروع بنك المعلومات الإسلامية الذي يستهدف توفير المعلومات العلمية الصحيحة عن طريق الهاتف في الأمور الدينية التي تهم المواطنين.

٩ ـ تشكيل لجنة لمدراء الصناديق الوقفية للتنسيق بين الصناديق في كافة القضايا، وتعرض في هذه اللجنة المقترحات المقدمة من مدراء الصناديق لتنظيم أعمالهم في صناديقهم لتعميمها وإقرارها.

ثانيا ـ مكتب تنمية واستثمار الموارد الوقفية:

وهو الجهة المختصة بإدارة واستثمار الموارد الوقفية ويتولى بوجه عام اقتراح خطط استثمار أموال الوقف وتنفيذ ما تم اعتماده منها في إطار الضوابط الشرعية، وبما يحفظ أموال الوقف وأعيانه، ويدر أكبر عائد استثماري ممكن.

وقد قام المكتب منذ إنشائه عام ١٩٩٣ وحتى هذه الفترة بالأعمال التالية:

- تجهيز مقر المكتب في مجمع الراشد سعيا لإيجاد بيئة العمل الملائمة.
- إعداد التصورات والمقترحات الخاصة بالهيكل التنظيمي للمكتب.
- استقطاب بعض العناصر المتميزة لإدارة العمل.
- رسم واقتراح السياسات الاستثمارية المحققة لأهداف إنشاء المكتب تمهيداً لاعتمادها.
- مسح جميع العقارات الوقفية تمهيدا لحصرها وتحديد قيمتها وحالتها.
- وضع التصورات اللازمة للمشاريع العقارية المزمع إجراؤها لتطوير الأعيان الوقفية.
- إعداد الدراسات اللازمة لمشروع كسوة الواجهات الخارجية لمجمع الأوقاف.
- المساهمة في تنويع الوعاء الاستثماري الوقفي بالدخول في بعض مجالات الاستثمار غير العقاري.
- المساهمة في إنشاء بعض الشركات ذات الأغراض المتعددة.

- بحث سبل الاستثمار خارج الكويت في شتى المجالات.
- فتح قنوات تنسيقية مع الجهات الاستثمارية خاصة ذات النهج المتفق مع الشريعة أو غيرها وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- التباحث حول مشروع الكشاف الآلي لكتب الفقه مع البنك الإسلامي للتنمية في مدينة جدة والشركة العالمية للكمبيوتر لتنفيذ هذا الجهد العلمي لخدمة الباحث المسلم.
- إعداد مشروع اللائحة المالية للأمانة العامة للأوقاف.

ثالثاً: المركز الوقفي لأبحاث الوقف والدراسات

التنموية:

يختص هذا المركز بإجراء البحوث والدراسات ذات العلاقة بالوقف وسبل تفعيل دوره في تنمية المجتمع وتطويره.

وقد قام المركز في الفترة المشار إليها بالأعمال التالية:

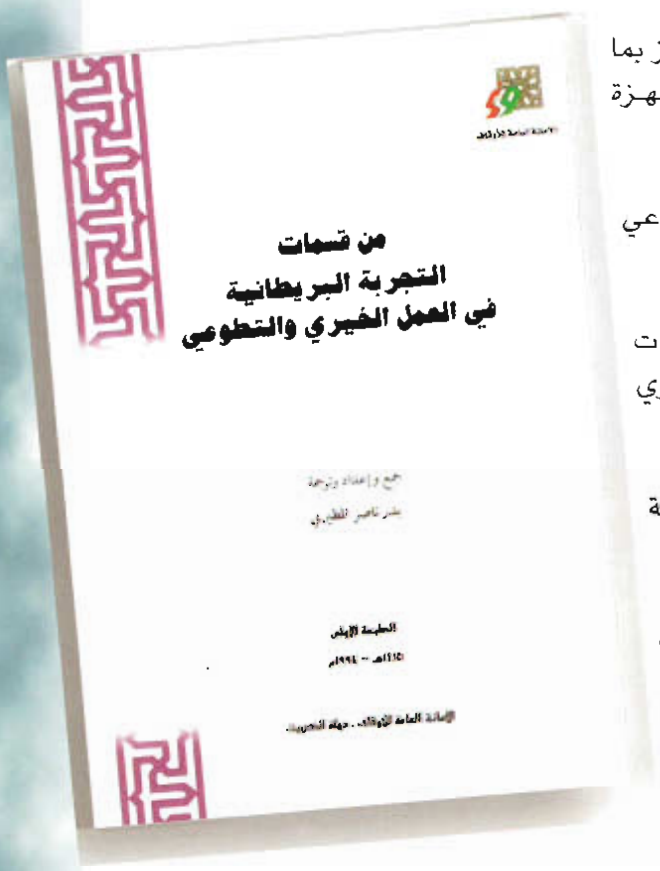

● إعداد هيكل تنظيمي مقترح للمركز بما يكفل تقديم خدمات الإسناد البحثي لأجهزة الأمانة العامة والمجتمع.

● السعي لنشر مفهوم العمل التطوعي لخدمة المجتمع من خلال وسائل عدة.

● السعي لتكوين مكتبة متخصصة ذات اهتمام محدد في الأوقاف والعمل الخيري والتطوعي.

● الاشتراك في بعض الدوريات العلمية وتلقي إصدارات كثير من الدول.

● تنفيذ مشروع الكشاف الوقفي في مصر تمهيداً لانتقاله إلى تركيا وباكستان ودول أخرى ويمثل الكشاف حصر (ببلوغرافي) لكل ما كتب عن الوقف في كل دولة على حدة (كتب، مقالات، رسائل علمية، بحوث، قوانين... إلخ).

● تعزيز المكتبة العربية في مجال العمل الخيري التطوعي لافتقارها لهذا النوع من الأدبيات عن طريق ترجمة بعض الكتب مثل التجربة البريطانية في العمل التطوعي، تقرير البنك الدولي عن المنظمات غير الحكومية الكويتية، التجربة الخيرية في روسيا.

● البدء في مشروع حجج ووثائق الوقف العدسانية (العدسانيات) وهو تجميع وتحليل لحجج الأوقاف من الناحية الشرعية، الاجتماعية، الاقتصادية، الجغرافية باعتبارها مستندات تاريخية تحمل بين ثناياها جزء من تاريخ الكويت.

● إعداد دليل المصطلحات الوقفية.

● اقتراح إصدار مجلة علمية محكمة تعني بشئون الأوقاف في العالم ككل.

● القيام نيابة عن الوزارة بتنفيذ ندوة «مستجدات الفكر الإسلامي المعاصر الثالثة.

● تنظيم الدورة الشرعية الأولى للوقف لتعريف العاملين بالأمانة بالجوانب المختلفة للوقف.

● عقد اتفاقية مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي في القاهرة لعمل بعض ورش العمل المغلقة حول الوقف ودوره في التنمية وتم عقد ورشتين من اثنى عشر ورشة كان مقرراً عقدها.

رابعا ـ مكتب الشئون المالية والإدارية والقانونية:

وهو الجهاز الإداري والمالي والقانوني للأمانة العامة للأوقاف وقد قام بالأعمال التالية:

● إعداد الهيكل الإداري والتنظيمي للمكتب.

● نقل الملفات الخاصة بالموظفين المسجلين على ميزانية الوزارة إلى ميزانية الأمانة.

● متابعة إنجاز الشئون الوظيفية للعاملين بالأمانة.

● إعداد الميزانيات التقديرية للأمانة العامة.

● متابعة مشروع مقر الأمانة العامة في مدرسة الجاحظ بالدسمة.

● القيام بالأعمال ذات الطابع المالي للإدارة وفتح الحسابات وتنظيمها.

● القيام بأعمال أمانة السر للمجلس التنفيذي للأمانة العامة.

بتولي الدكتور على فهد الزميع حقيبة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدأت الأمانة تشهد مرحلة جديدة من عملها، فبتاريخ ١٩٩٤/٦/٢٨ صدر المرسوم رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٤ بتعيين الأستاذ عبد المحسن محمد العثمان أمينا عاما للأمانة العامة للأوقاف، كما صدر مرسومين آخرين بتعيين كلاً من الأستاذ عبد الوهاب عبد الله الحوطي، والدكتور خالد راشد الهاجري

الجزء الثاني : الإنجازات في النصف الثاني من عام ١٩٩٤ :

نائبين للأمين العام بدرجة وكيل وزارة مساعد. ومن جانب آخر فقد صدر قرار مجلس الوزراء بتسمية الأعضاء ذوي الخبرة والاختصاص بمجلس شئون الأوقاف، كما تم ترشيح كلا من الأستاذ/ عبد المحسن يوسف الحنيف وكيل وزارة المالية، والأستاذ/ بدر سليمان الجار الله مدير إدارة الاستثمارات العربية بالهيئة العامة للاستثمار كممثلين لوزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار بالمجلس، وبذلك إكتمل تشكيل مجلس شئون الأوقاف واستقرت قيادات الأمانة، وبدأت انطلاقة العمل في عدة مجالات استهدفت إعداد البنية التحتية للأمانة وبناء علاقات تعاون مشترك مع الأجهزة الرسمية والشعبية وذلك حتى يتسنى للأمانة النهوض بالأعباء المناطة بها وتحقيق أهدافها.

وفيما يلي أهم منجزات الأمانة العامة للأوقاف، في هذه الفترة، موزعة على المحاور التالية:

أولا: البناء المؤسسي لأجهزة الأمانة العامة.

ثانيا: بناء علاقات تعاون وعمل مشترك مع بعض الأجهزة الرسمية والشعبية.

ثالثا: الصناديق الوقفية.

رابعا: المشاريع الوقفية.

خامسا: استثمار وتنمية أموال الوقف.

سادسا: النشاط الداخلي.

سابعا: الملتقى السنوي الأول.

أولاً ـ البناء المؤسسي لأجهزة الأمانة العامة للأوقاف

١ ـ مجلس شئون الأوقاف:

عقد المجلس، خلال هذه الفترة ثلاث اجتماعات الأول في ١٩٩٤/١٠/١١ والثاني في ١٩٩٤/١١/٥، والثالث في ١٩٩٤/١٢/٢٦، وفي هذه الاجتماعات درس المجلس مجموعة من الموضوعات التي تعزز البناء المؤسسي للأمانة، واتخذ القرارات المناسبة في شأنها ومنها:

١. اعتماد النظام الداخلي للمجلس.

٢. اعتماد التنظيم المؤقت للأمانة العامة للأوقاف.

٣. الموافقة على ملامح الاستراتيجية العامة للأمانة العامة.

٤. الموافقة على اللائحة المالية واللوائح المرفقة بها.

٥. اختيار مكتب بدر البزيع وشركاه لتدقيق حسابات الوقف عن العام المالي ١٩٩٤.

٦ . تشكيل اللجان الأساسية المتفرعة من المجلس وهي اللجنة الشرعية، ولجنة تنمية واستثمار الموارد الوقفية، ولجنة المشاريع الوقفية.

٧ . اعتماد مشروع الصناديق الوقفية والنظام العام.

٨ . الموافقة على إبرام مجموعة اتفاقيات بين الأمانة العامة وكل من وزارة الصحة ووزارة التربية ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل ووزارة الأوقاف والشئون الإسلامية لوضع أسس التعاون بين الأمانة العامة وهذه الوزارات في مجال المشروعات الوقفية.

٩ . تأييد توجه الأمانة العامة لتأسيس مركز الدراسات الإسلامية التنموية كمؤسسة وقفية وذلك بالتعاون مع بعض المؤسسات المتخصصة.

١٠ . تأييد توجه الأمانة العامة بتأسيس وقف خاص لأغراض الأمانة.

٢ . رسالة الأمانة:

حرصت القيادة العليا للأمانة، على أن تكون ممارستها لمسؤليتها نابعة من رؤية واضحة المعالم لرسالة الأمانة وأهدافها، حتى تأتي برامج العمل متفقة مع الأهداف ومؤدية إلى تحقيقها، ولذلك كان من المهام الأولى التي تم إنجازها في هذه المرحلة هو إعداد ورقة عن رسالة الأمانة وأهدافها، وقد أقر مجلس شئون الأوقاف في اجتماعه الأول هذه الورقة باعتبارها تمثل الملامح الاستراتيجية للأمانة العامة للأوقاف.

رسالة الأمانة العامة للأوقاف

تتلخص رسالة الأمانة العامة للأوقاف :

بإحياء سنة الوقف ، وتفعيل دوره في تنمية المجتمع ، من خلال التلاحم بين العمل الرسمي والشعبي ونق الثوابت الشرعية ومعطيات الحاضر ومتطلبات المستقبل .

إنطلاقاً من هذه الرسالة تسعى الأمانة العامة إلى .....

- إحياء سنة الوقف بالصورة التي تعزز قناعة المواطن الكويتي بالوقف كمؤسسة دينية تنموية .
- تطوير صرف ريع الأوقاف بالتركيز على دعم المشاريع ذات العائد الإجتماعي العالي مع الإلتزام الدقيق بشروط الواقفين والمقاصد الشرعية للوقف .
- توثيق الصلة بالواقفين ومتابعة تزويدهم بالمعلومات والبيانات الخاصة بالأصول الموقوفة .
- تنمية ريع الأموال الموقوفة ، من خلال إدارة إستثمارية محترفة .
- تسهيل مشاركة المواطن الكويتي في تكوين أوقاف جديدة تعزيزاً لقيم حب الخير في نفسه ، ومساهمة منه في خدمة دينه ومجتمعه .
- إبراز أصالة الرعيل الأول من الواقفين من أهل الكويت في حب الخير والإيقاف على أوجه البر ، وتوثيق الصلة بورثتهم ، ومتابعة شؤون المحتاج منهم وفاءً وتقديراً لهذا الرعيل .

٣ . إعداد التنظيم المؤقت للأمانة العامة:

فور مباشرة الأمين العام لمهام منصبه وتعيين نائبيه في منتصف عام ١٩٩٤، أجريت مراجعة شاملة وموسعة لكافة الأوضاع التنظيمية للأمانة بهدف مواصلة المسيرة والانطلاق بالأمانة نحو تحقيق غاياتها وطموحاتها في إطار أوضاع تنظيمية تمكنها من ذلك مع إعادة توزيع الاختصاصات والمسئوليات بما يلائم طبيعة المرحلة الجديدة التي تجتازها الأمانة، وقد أسفرت المراجعة التي أجريت في هذا الخصوص عن التوجه إلى إعادة تنظيم الأمانة وتطوير وتعديل بعض التنظيمات القائمة، وكان من أبرز ملامح هذا التطوير ما يلي:

أ . إخراج المركز الوقفي لأبحاث الوقف والدراسات التنموية من الكيان التنظيمي لجهاز الأمانة العامة للأوقاف كأحد مكوناته، وذلك تمهيداً للقيام بمشروع وقفي غايته إنشاء مركز له كيان مستقل يعني بالدراسات التنموية

ويكون ذا طابع إقليمي ودولي لا تقتصر خدماته على دولة الكويت فحسب وإنما تمتد خارج حدودها ليسهم في إعداد الدراسات التنموية لدول المنطقة.

ب ـ تقسيم الأمانة إلى قطاعات رئيسية تخضع لإشراف الأمين العام ونوابه.

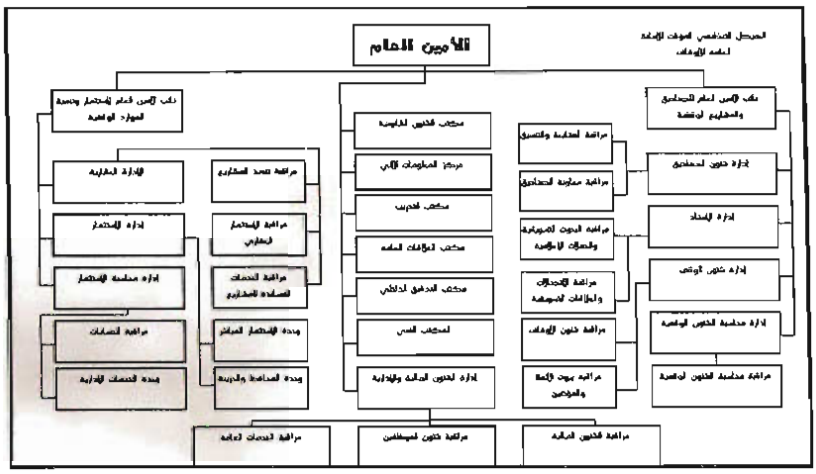

جـ ـ استحداث بعض الوحدات كمركز المعلومات ومركز التدريب ومكتب التدقيق المحاسبي.

د ـ أن تحدد بقرارات تصدر من الأمين العام اختصاصات مختلف الإدارات والوحدات الإدارية التي تضمها الأمانة.

وفي إطار الملامح السابقة صدر بتاريخ ١٩٩٤/٧/١٣ قرار وزير الأوقاف والشئون الإسلامية رئيس مجلس شئون الأوقاف رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بالتنظيم المؤقت للأمانة العامة للأوقاف، وبمقتضاه تم توزيع العمل على قطاعين رئيسيين على رأس كل قطاع منهما نائب للأمين العام، ويضم كل قطاع عدد من الإدارات بالإضافة إلى الإدارات والوحدات التي تتبع الأمين العام مباشرة.

ولما كانت المادة السادسة من مرسوم إنشاء الأمانة تتطلب اعتماد مجلس شئون الأوقاف للتنظيم الداخلي للأمانة، فقد عرض هذا التنظيم على مجلس شئون الأوقاف في اجتماعه الأول وأقره.

ثم أصدر الأمين العام القرارات التالية لاكتمال البناء التنظيمي للوحدات وتحديد اختصاصاتها:

أ. القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٩٤ بشأن تحديد اختصاصات إدارات قطاع الصناديق والمشاريع الوقفية.

ب. القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٩٤ بشأن التنظيم الداخلي لإدارات قطاع الصناديق والمشاريع الوقفية.

جـ. القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٤ بشأن تحديد اختصاصات مكتب استثمار وتنمية الموارد الوقفية والإدارات التابعة له.

د . القـرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٩٤ بشـأن التنظيم الداخلي لإدارات مكتب تنمية واستثمار الموارد الوقفية.

هـ . القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٩٤ بشأن تحديد اختصاصات وحدات العمل التي تتبع مباشرة الأمين العام.

و . القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٤ بشأن إنشاء مكتب فني في الأمانة.

٤ . تشكيل لجنة التخطيط ومباشرة المهام المسندة لها:

(أ) تشكيل اللجنة:

إرساءً لمبدأ القيادة الجماعية في العمل، وتنفيذاً لنظم الخدمة المدنية، فقد تشكلت بموجب قرار السيد وزير الأوقاف والشئون الإسلامية رئيس مجلس شئون الأوقاف رقم ١١ لسنة ١٩٩٤ لجنة التخطيط بالأمانة برئاسة الأمين العام ونائبيه.

(ب) اختصاصاتها:

أسند قرار تشكيل اللجنة إليها الاختصاصات التالية:

١ . اقتراح الخطط والبرامج الاستراتيجية.

٢ . وضع الخطط والبرامج التنفيذية ومتابعتها.

٣ . اقتراح مشاريع الميزانيات.

٤ . دراسة الأوضاع التنظيمية والإدارية ووضع الإجراءات اللازمة لتطوير أساليب العمل ورفع كفاءة الأداء.

٥ . اعتماد خطط التدريب والإيفاد في بعثات أو إجازات دراسية بما يكفل التنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى.

٦ . متابعة سير العمل في الأمانة العامة والتنسيق بين وحدات العمل فيها.

٧ . كل ما يرى الوزير أو الأمين العام إحالته إليها لإبداء الرأي فيه.

(جـ) نظام العمل فيها:

فوض قرار إنشاء اللجنة الأمين العام في وضع نظام عمل اللجنة، وقد جرى اعتماد الأمين العام للمباديء والأسس التالية كنظام عمل اللجنة:

- أن تكون اجتماعاتها بشكل دوري كل اسبوع.

- أن يدعي لحضور اجتماعاتها المختصين في الموضوعات المعروضة عليها كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

- أن تكون اللجنة ساحة رحبة لدراسة الموضوعات الرئيسية التي تتعلق بالأمانة والاختصاصات المسندة لها، وأن يتسع المجال فيها للحوار وتبادل الرأي حول تلك الموضوعات لتكوين قاعدة عريضة من العمل المؤسسي المبني على الشورى، وتكوين فكر مشترك ووضع أسس موحدة للعمل في مختلف وحدات الأمانة.

- أن تكون أداة فعالة للتنسيق بين وحدات العمل.

- العمل من خلالها على ربط وحدات العمل بسياسات واتجاهات فكرية موحدة وتنمية روح الابتكار.

- العمل على خلق أعراف للعمل تمثل تيارا عاما إيجابيا على اعتبار أن الأمانة كيان إداري جديد.

٥ . إعداد برامج عمل الإدارات:

انطلاقا من ملامح الاستراتيجية العامة التي أقرها مجلس شئون الأوقاف في اجتماعه الأول، فقد سعت لجنة التخطيط إلى ترشيد عمل الإدارات، والتنسيق فيما بينها، وربط أهدافها بهذه الملامح الاستراتيجية، ولذلك طلبت اللجنة من كل إدارة وضع خطة لها وعرضها على لجنة التخطيط للربط بين خطط الإدارات والتنسيق فيما بينها والتأكد من مطابقة أهدافها وسياساتها وبرامجها لملامح الاستراتيجية، وقد تمت عدة إجراءات في هذا الصدد، يتعلق بعضها ببرامج العمل في النصف الثاني من عام ١٩٩٤ ويتعلق البعض الآخر **بالتحضير لبرامج عمل الإدارات في عام ١٩٩٥ وفيما يلي أهم هذه الإجراءات:**

(أ) **في مجال إعداد برامج عمل الإدارات للفترة المتبقية من عام ١٩٩٤:**

أعدت لجنة التخطيط نموذجا تلتزم به الإدارات عند إعداد برامج

عملها، ويتكون هذا النموذج من الحقول التالية:

١ . الهدف أو الأهداف التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها في هذه الفترة.

٢ . أهم البرامج والإجراءات التي تسعى من خلالها لتحقيق الأهداف السابقة.

٣ . أوجه التنسيق المطلوبة بين الإدارة والإدارات الأخرى.

٤ . الإمكانات المطلوبة لتنفيذ برامج العمل.

وقد أعدت معظم وحدات العمل برامج خاصة بها استهدت فيها ملامح الاستراتيجية العامة المعتمدة من مجلس شئون الأوقاف والإمكانات المتاحة، وتولت لجنة التخطيط إجراء التنسيق بين برامج الإدارات، واعتمدت هذه البرامج بعد دراستها وإدخال التعديلات المناسبة عليها، وتابعت تنفيذ الإدارات لبرامج عملها، ودرست المشكلات والعقبات التي صادفت التنفيذ، ووضعت الحلول المناسبة لها.

(ب) في مجال اقتراح برامج عمل الإدارات لسنة ١٩٩٥م:

سعيا لترسيخ منهجية التخطيط كأسلوب لعمل الإدارات، ولتدريبها على سلوك هذه المنهجية في العمل، فقد تابعت لجنة التخطيط مد الإدارات بتوجيهاتها التخطيطية وتزويدها بنموذج جديد يعد تطويراً للنموذج السابق، ويستهدف هذا النموذج أن تضع الإدارات برامجها من خلال عناصر محددة ضمانا لوحدة المفاهيم وعدم تناقضها.

ويتكون النموذج الجديد الذي أعدته لجنة التخطيط لتتبعه الإدارات في إعداد برامج عملها من الحقول التالية:

- الأهداف السنوية التي تتمثل في النتائج التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها.
- أهم البرامج والإجراءات التي تساعد في تحقيق الأهداف السنوية.
- النتائج المتوقعة عند تحقيق الأهداف السنوية.
- أوجه التنسيق اللازمة.
- الإمكانات المطلوبة التي تتمثل في أي موارد إضافية سواءً كانت بشرية أو مادية.
- التاريخ المتوقع للإنجاز
- أهم المعوقات أو المشكلات المحتمل أن تواجهها الوحدة في سعيها لتحقيق أهدافها.

٦ . إعداد القواعد اللائحية لبعض مجالات العمل:

بالنظر إلى الحداثة النسبية لنشأة وتكوين جهاز الأمانة وبدء ممارسته لاختصاصه، ورغبة في إرساء أسس وتقاليد لنظم عملها وتداول وحفظ مكاتباتها، وتقييم كفاءة موظفيها، فقد صدرت القرارات المنظمة للمجالات التالية:

١ . قواعد استخدام صحيفة الإجراءات للبريد الوارد.

٢ . قواعد استخدام المذكرة الداخلية للبريد الداخلي بين وحدات الأمانة.

٣ . نظام إصدار القرارات بالأمانة.

٤ . نظام العمل بنماذج تقييم الكفاءة.

٥ . قواعد وضع رموز المراسلات الصادرة.

٦ . نظام السجل العام.

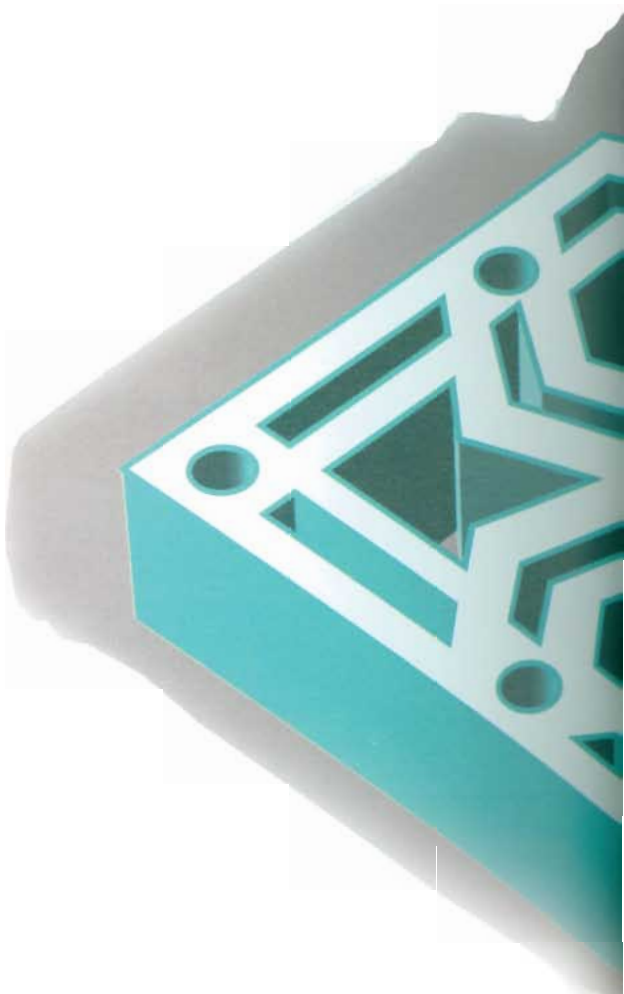

ثانيا ـ بناء علاقات تعاون وعمل مشترك مع الأجهزة الرسمية والشعبية

انطلاقاً من سياسة الأمانة العامة التي تستهدف ربط أهدافها بالأنشطة التنموية للأجهزة الرسمية والشعبية تحقيقا لتكامل العمل وفاعليته وللتنسيق في تحديد أولوياته ومجالات أنشطته فإن الأمانة مدت جسور التعاون مع الأجهزة الرسمية والشعبية وذلك في المجالات التالية:

١ ـ إبرام اتفاقيات تعاون:

أبرمت الأمانة اتفاقيات تعاون مع الجهات التالية:

أ . وزارة الشئون الاجتماعية والعمل في مجال مشروعات الخدمات والرعاية الاجتماعية.

ب . وزارة الصحة العامة في مجال مشروعات الخدمات الصحية.

جـ . وزارة التربية في مجال مشروعات الخدمات التربوية.

د . وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية في مجال مشروعات العمل الإسلامي.

هـ . بيت الزكاة.

٢ ـ تقديم دعم لبعض الجهات:

اتساقاً مع المقاصد الشرعية للوقف في تنمية المجتمع وتخفيف العبء عن المحتاجين مع الالتزام بشروط الواقفين، فقد قدمت الأمانة الدعم اللازم للجهات التالية:

أ. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية:

وقد بلغ الدعم الذي قدم إليها خمسمائة وستة وثمانون ألف وثلاثمائة وخمسة وعشرون دينار كويتي.

ب. بيت الزكاة:

إنطلاقاً من روابط التعاون مع بيت الزكاة، فقد فوضته الأمانة العامة للأوقاف في صرف مبلغ مقداره سبعة وسبعون ألف ومائة وأربعون دينار كويتي في أوجه الإنفاق الشرعي تنفيذاً لوصايا الواقفين.

جـ. الجمعيات واللجان الأهلية:

قدمت الأمانة مساعدات بلغ مقدارها مائتان وستة وسبعون ألف وستمائة وخمسة وستون دينار كويتية لبعض المؤسسات التي تتبنى مشاريع ذات عائد اجتماعي.

ثالثاً ـ الصناديق الوقفية

انطلاقاً من إيمان المسئولين عن الأمانة العامة بأن المشاركة الأهلية تعتبر دعامة أساسية من دعامات تطوير مسيرة الأوقاف في الكويت سواء في مجال الدعوة إلى الوقف والحث عليه والعمل على إعادة إحياء هذه السنة الحميدة، أو في مجال التعرف على احتياجات المجتمع المختلفة وتوجيه صرف ريع الأوقاف إلى إقامة المشروعات التي تلبي هذه الاحتياجات وتكفل تنمية المجتمع، لذلك فقد أجريت في هذه المرحلة لقاءات عديدة وحوارات موسعة، نوقشت خلالها مختلف جوانب فكرة الصناديق

واسلوب تحقيق المشاركة الأهلية فيها ومداه وكيفية إدارتها ومصادر تمويلها ومجالات عملها وأوجه نشاطها وكيفية تنظيم علاقتها بالأمانة من جانب، وعلاقاتها ببعضها البعض من جانب آخر، وعلاقاتها مع المؤسسات الرسمية والأهلية الأخرى.

ومن خلال هذه اللقاءات تبلورت فكرة الصناديق الوقفية في أنها كيانات تنظيمية تتمتع بالإدارة الذاتية، يكون فيها لكل صندوق مسمى معين وأهداف ومجالات عمل محددة تتفق مع هذا المسمى، وتتسع مجالات عمل الصناديق لتغطي معظم متطلبات التنمية التي تبرز الحاجة إليها، ويتولى إدارة كل صندوق مجلس إدارة يضم عناصر أهلية من ذوي الخبرة والاختصاص ويجوز أن يضاف إليهم ممثلين عن الجهات الحكومية ذات العلاقة بمجالات عمل الصندوق، فضلاً عن مدير الصندوق ومقرر مجلس إدارته والذي يتم تعيينه من بين موظفي الأمانة، والمصدر الرئيسي لتمويل هذه الصناديق في سبيل تحقيق أغراضها هو ريع الأوقاف التي تخصص لكل صندوق.

وفي إطار ما تبلورت إليه فكرة الصناديق الوقفية، أعد النظام العام الذي يحكمها، وأقره مجلس شئون الأوقاف باجتماعه الأول المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/١٠/١١.

وتتلخص الملامح الأساسية للنظام العام للصناديق الوقفية في النقاط التالية:

مجالات عمل الصناديق :

يكون لكل صندوق أهداف ومجالات عمل يحددها القرار المنشيء للصندوق.

إدارة الصناديق :

يتولى إدارة كل صندوق مجلس إدارة يكون هو الجهة العليا المشرفة على عمل الصندوق وإقرار سياساته وخططه وبرامجه التنفيذية في نطاق السياسة العامة للأمانة ويتكون هذا المجلس من عدد يتراوح بين خمسة إلى تسعة أعضاء يختارهم رئيس مجلس شئون الأوقاف لمدة سنتين قابلة للتجديد، ويختار المجلس رئيساً ونائباً للرئيس من بين الأعضاء، ويجوز

إضافة بعض ممثلي الجهات الحكومية بصفاتهم للمجلس، كما يعين من بين موظفي الأمانة مديراً لكل صندوق ومساعداً أو أكثر، ويعتبر مدير الصندوق بحكم وظيفته عضواً بمجلس إدارة الصندوق ويتولى أمانة سر المجلس.

الموارد المالية للصناديق :

تتكون الموارد المالية لكل صندوق مما يخصص له سنوياً من ريع الأوقاف، ومقابل الأنشطة التي يقدمها الصندوق، وريع المشروعات التي يقوم بها الصندوق، وريع الأوقاف الجديدة التي تتفق وأهداف الصندوق، وما يقبله الصندوق من إعانات وتبرعات ووصايا.

علاقات الصناديق ومشروعاتها المشتركة :

يشكل في نطاق الأمانة العامة لجنة يشترك في عضويتها مديرو الصناديق للتنسيق بين الصناديق وتبادل الخبرات، ويجوز لأكثر من صندوق القيام بعمل مشترك، كما يجوز لصندوق أو أكثر أن يضم مشروعات مشتركة مع الجهات الحكومية أو القطاع الأهلي أو جمعيات النفع العام أو مع أكثر من جهة من هذه الجهات.

وتم خلال هذه المرحلة الإعلان عن الاتجاه إلى إنشاء الصناديق الوقفية التالية:

١. الصندوق الوقفي للقرآن الكريم وعلومه.

٢. الصندوق الوقفي لرعاية المساجد.

٣. الصندوق الوقفي للثقافة والفكر.

٤. الصندوق الوقفي لرعاية الأسرة.

٥. الصندوق الوقفي للتنمية الصحية.

٦. الصندوق الوقفي لرعاية المعاقين والفئات الخاصة.

٧. الصندوق الوقفي للمحافظة على البيئة.

٨. الصندوق الوقفي للتعريف بالإسلام.

٩. الصندوق الوقفي للتنمية العلمية.

١٠. الصندوق الوقفي للتعبئة المعنوية.

رابعاً ـ المشاريع الوقفية

تقوم الأمانة العامة للأوقاف بدراسة احتياجات المجتمع لأوجه الرعاية المختلفة التي لا تفي بها الأجهزة الرسمية والشعبية القائمة، وتعمل على الوفاء بها من خلال إقامة المشاريع التي يتم تمويلها من ريع أموال الوقف مع تنشيط حركة الوقف على أغراض كل مشروع من خلال شروط الواقفين في قالب حديث يتفق ومقتضيات التطور، ويساهم في تنمية المجتمع وإحياء الدور التنموي للوقف.

وقامت الأمانة في هذا المجال بالتالي :

١ ـ مشروع الكشاف الآلي:

كانت الأجهزة المختصة بالأمانة العامة قد أعدت دراسة لمشروع حضاري ذا طابع علمي يقوم على استخدام الحاسبات الآلية لتسهيل مهمة الباحثين في الفقه الإسلامي في الرجوع إلى أمهات الكتب الإسلامية في المذاهب المختلفة.

وقد تميزت هذه المرحلة بالسعي نحو إبرام اتفاق نهائي مع الشركة المختصة للبدء في تنفيذ المشروع.

٢ ـ مشروع بنك المعلومات الإسلامية:

واصلت الأمانة في هذه المرحلة السير في الأعمال التحضيرية لإنجاز مشروع بنك المعلومات الإسلامية ـ الذي يهدف إلى توفير المعلومات الثقافية عن طريق الاتصال الهاتفي ـ والتي كانت الأمانة قد بدأتها في النصف الأول من عام ١٩٩٤.

٣ ـ إنشاء مركز الكويت للتوحد:

أ ـ الهدف منه:

تأمين برنامج دقيق لمواجهة الصعوبات في سلوك الطفل المصاب بالتوحد

ومن خلال بيئة تعليمية متكاملة تمكن الطلاب من الوصول إلى أقصى طاقاتهم ورفع قدراتهم الاجتماعية والتعليمية.

ب ـ الفئات المستفيدة من المشروع:

الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ ـ ١٤ سنة الذين يعانون من إعاقة التوحد.

جـ ـ الدعم المادي الذي قدمته الأمانة للمشروع:

رصدت الأمانة ميزانية للمشروع مقدارها مائة ألف دينار كتبرع لتشغيل المركز وتأثيثه ومصاريفه الإدارية على أن يقوم المركز بعد ذلك بتدبير الموارد المالية اللازمة له عن طريق جلب أوقاف جديدة.

د ـ الجهات المشاركة في المشروع:

كل من وزارة التربية ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل.

كما بدأت الأمانة في هذه المرحلة دراسة مجموعة من المشاريع المتميزة مثل مركز التأهيل المهني للمعاقين، ومعسكر العلماء الصغار، وشجرة لكل طالب، وحدائق المساجد، والمسابقة الكبرى لحفظ القرآن الكريم، والحرفي الكويتي، والتنمية المجتمعية من خلال الوقف، وما زالت دراسة هذه المشاريع مستمرة ونأمل الانتهاء منها خلال العام القادم والبدء في تنفيذها بعد اعتمادها من جهات الاختصاص.

خامساً ـ استثمار وتنمية أموال الوقف

واصلت الأمانة في هذه المرحلة اهتمامها باستثمار وتنمية أموال الوقف واتجهت إلى تنويع استثماراتها ووزعتها على المجالات الثلاثة التالية:

أ. المجال العقاري:

تركزت الإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة في مجال الاستثمار العقاري فيما يلي:

١. حصر جميع العقارات والبيوت العائدة للأوقاف وبحث حالتها وتصويرها فوتوغرافيا وإعداد تقرير مفصل عن البيانات الخاصة بكل منها.

٢. إعداد دراسة أولية لتطوير بعض العقارات القديمة وذلك وفقا لخطة تراعي الأولويات، وقد تم عرض هذه الدراسة على مجلس شئون الأوقاف الذي رأى استكمال بعض جوانب الدراسة وتم إحالتها إلى اللجان المختصة لاستكمال الدراسة تمهيدا لإعادة عرضها على المجلس للاعتماد النهائي.

٣. الحصول من الجهات المختصة على الموافقة النهائية على مشروع بناء موقف للسيارات على الساحة الواقعة خلف مجمع الأوقاف مع السماح باستغلال طابق ونصف من المبنى كمحلات تجارية.

٤. حصر بيوت الوقف غير المنتجة اقتصاديا.

٥. تحديد مواقع بعض الأوقاف المستملكة.

٦. توقيع عقد مع وزارة المالية بشأن بناء سوق الزل وساحة الصرافين، الذي تشترك فيه الأمانة مع الهيئة العامة لشئون القصر.

٧. الإشراف على تنفيذ عدد من المشاريع العقارية، والعمل على إعداد تصميمات لعدد من المشاريع الجديدة.

٨. دراسة عدة عروض للاستثمار العقاري الخارجي في كل من لبنان والولايات المتحدة والبحرين.

٩. متابعة شركة إدارة الأملاك العقارية (ريم) والتي تم إنشاؤها بين الأمانة العامة للأوقاف والهيئة العامة لشئون القصر وشركة المستثمر الدولي وعهدت إليها الأمانة إدارة العقارات الوقفية.

١٠. بحث إمكانية تطوير الاستفادة من بيوت الأئمة والمؤذنين في منطقة جليب الشيوخ.

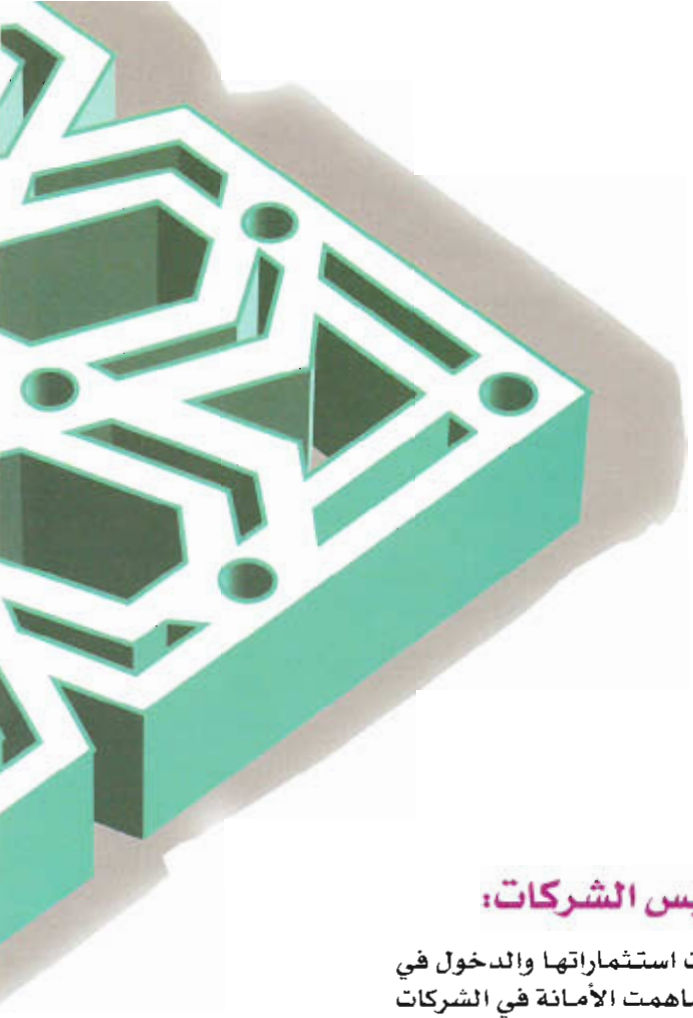

ب ـ في مجال المساهمة في تأسيس الشركات:

التزاماً بتوجيهات الأمانة نحو تنويع مجالات استثماراتها والدخول في المشاريع الاستثمارية ذات العائد التنموي، فقد ساهمت الأمانة في الشركات التالية:

(١) الشركة الكويتية للاستثمار البشري.

(٢) الشركة الكويتية لمشاريع التخصيص.

جـ ـ المساهمة في محافظ وصناديق استثمارية والقيام ببعض عمليات المرابحة:

اتساقاً مع سياسة تنويع مجالات الاستثمار بغية تنمية أموال الوقف، فقد ساهمت الأمانة في عدة محافظ وصناديق استثمارية، كما قامت ببعض عمليات المرابحة قصيرة ومتوسطة الأجل بالتعاون مع المؤسسات المالية، وفي ظل متابعة لمختلف الجهات التي تساهم فيها حرصاً على تحقيق أعلى عائد.

سادساً ـ النشاط الداخلي

إلى جانب الأعمال السابقة نشطت أجهزة الأمانة العامة للأوقاف في مجالات العمل الداخلي التي يقصد بها تهيئة العوامل المساعدة للأعمال الرئيسية المشار إليها سلفاً ولعل أبرز مجالات الأنشطة في هذا الشأن هي:

١ ـ إعداد المقر المؤقت للأمانة وتزويده بالأجهزة والمعدات:

نظرا لضيق المكان الذي كانت الأمانة العامة تمارس منه أعمالها في مجمع الوزارات وعدم توفر الحد الأدنى من مقومات العمل فيه تم التباحث مع وزارة المالية لإيجاد مقر مناسب للأمانة حيث بدأت الإجراءات الإدارية المتعارف عليها في مثل هذا المجال إلى أن تمت الموافقة على تأجير مقر للأمانة العامة للأوقاف بصفة مؤقتة في مجمع دسمان.

حيث تم تشكيل فريق عمل خاص لهذا الغرض.

وتجدر الإشارة إلى أن المقر قد صُمم بأسلوب عملي وتم تزويده بكل ما يلزم من أجهزة ومعدات سعياً لتوفير بيئة العمل المناسبة للإنتاج والإبداع في حدود الإمكانات المتاحة.

٢ ـ القيام بالأعمال المالية اللازمة للأمانة:

وتضمن ذلك ما يلي:

أ . إعداد السجلات والنماذج المالية المطلوبة وترتيب الدورة المستندية للمعاملات المالية.

ب . فتح الحسابات المطلوبة لدى البنك المركزي.

جـ . اتخاذ الإجراءات التنفيذية لميزانية ٩٤/٩٥.

د . إعداد مشروع ميزانية السنة المالية ٩٥/٩٦ ومتابعة إجراءات اعتمادها من الجهات المختصة.

٣ ـ القيام بالأعمال المتعلقة بشئون موظفي الأمانة:

وقد شمل ذلك اتخاذ إجراءات متعددة في المجالات التالية:

أ . إعادة توزيع الموظفين على وحدات العمل المختلفة في ضوء دراسة واسعة أجرتها لجنة التخطيط عن احتياجات الإدارات من القوى العاملة، حجما ومستوى.

ب . وضع نظام لبيان احتياجات الإدارات من القوى العاملة للاستهداء به عند تقدير الاحتياجات من الباب الأول.

جـ . متابعة تطبيق أحكام قانون ونظام الخدمة المدنية في حق الموظفين ما يستتبعه ذلك من إصدار قرارات منح العلاوات والترقيات والجزاءات وإنهاء الخدمة وغير ذلك.

٤ ـ المحافظة على حقوق الوقف:

وتم في هذا المجال مايلي:

(أ) اتخاذ إجراءات التسجيل العقاري لبعض عقارات الوقف التي لم يكن قد تم تسجيلها.

(ب) إخلاء مساكن الوقف التي كان يشغلها غير المستحقين.

(جـ) حساب المستحق للوقف من إيجارات بيوت الأئمة والمؤذنين اعتبارا من ١٩٩١/٧/١ حتى ١٩٩٣/١٢/٣١ والتي بلغ مقدارها مائة ألف دينار ووضع قواعد تحصيلها.

(د) مباشرة عدد من القضايا الخاصة بالوقف.

٥ ـ تجميع معلومات عن عقارات الوقف:

وكان الإنجاز في هذه المرحلة يتمثل في استكمال الأمور التالية

أ . إعادة حصر أصول الوقف وفرز ريع كل أصل.

ب . حصر أراضي الوقف الفضاء والبيوت غير المسكونة المخصصة للأئمة والخطباء.

جـ . تحديد الأوقاف المستملكة التي لم تنجز معاملاتها.

٦. الحاسب الآلي وربط أجهزة الأمانة عن طريقه:

البدء بتركيب شبكة حاسب آلي وتشغيلها وتدريب المستخدمين على التعامل مع الشبكة وبعض البرامج الآلية.

كما تم تحديد قائمة من البرامج الآلية المطلوب تطويرها وهي:

أ. البريد الالكتروني.

ب. المدير.

جـ. البرنامج العقاري.

د. برنامج العلاقات.

هـ. برنامج بيانات الموظف الشامل.

و. المكتبة.

٧. الإعلام:

وتم في هذا المجال اتخاذ الإجراءات التالية:

أ. إعداد وطباعة الملف الإعلامي للأمانة العامة.

ب. الإعداد والتحضير لعدد من البرامج الإذاعية والتلفزيونية المخطط إنتاجها في عام ١٩٩٥.

٨. تنمية العلاقة مع الواقفين:

حرصت الأمانة منذ بدء مزاولتها الفعلية لاختصاصاتها على مد جسور التعارف والتعاون مع الواقفين وأسرهم وتقديم أوجه الرعاية المناسبة للمحتاجين منهم ويمكن تلخيص نشاط الأمانة في هذا المجال في الجوانب التالية:

أ. الاتصال بالواقفين واستطلاع آرائهم:

قامت الأمانة بتجميع بيانات متكاملة عن الواقفين وورثتهم وذلك تمهيداً للالتقاء بهم وتزويدهم ببيانات مناسبة عن أوقافهم وتنفيذ شروط ورغبات الواقفين واستطلاع آرائهم في كل ما يتعلق بأوجه صرف ريع أوقافهم.

ب. رعاية أسر الواقفين:

واصلت الأمانة صرف مساعدات مالية لمن تستدعي ظروفهم ذلك من أسر الواقفين.

جـ. صرف نصيب الورثة مع الأوقاف المشتركة:

توالي الأمانة صرف أنصبة المستفيدين من الأوقاف الذرية والمشتركة في بداية كل سنة ميلادية وذلك بعد أن تقوم بحصر إيرادات هذه الأوقاف.

وقد صرفت الأمانة لأغراض البندين السابقين خلال عام ١٩٩٤م مبلغاً وقدره مائتان وسبعة وسبعون ألف وثلاثمائة وخمسة وثمانون دينار كويتياً.

د. تسهيل الإجراءات للواقفين الجدد:

توالي الأمانة استقبال الواقفين الجدد والتعرف على رغباتهم ومعاونتهم في صياغة الحجج الوقفية المختلفة المحققة لرغباتهم ومتابعة توثيقها لدى التوثيقات الشرعية.

سابعاً ـ الملتقى « السنوي الأول

عملاً على إنفتاح الأمانة العامة للأوقاف على المجتمع وزيادة تفاعلها مع المهتمين بشئون الأوقاف من القيادات الفكرية والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية، عقدت الأمانة العامة للأوقاف مساء يوم السبت ١٦ من جمادى الآخرة ١٤١٥ هـ الموافق ١٩ من نوفمبر ١٩٩٤م بفندق ميريديان الكويت، اللقاء السنوي الأول للأمانة وذلك بمناسبة مرور عام على إنشائها برعاية سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح تحت شعار الآفاق المستقبلية للأوقاف في الكويت.

المشاركون في الملتقى :

حضر هذا اللقاء رئيس وأعضاء مجلس شئون الأوقاف ولفيف من المفكرين والقيادات الأهلية والرسمية في مجالات العمل الاجتماعي والاقتصادي بالإضافة إلى العاملين بالأمانة العامة.

برنامج حفل الإفتتاح :

١ . استهل هذا اللقاء بكلمة مطولة لوزير الأوقاف والشئون الإسلامية نيابة عن راعي اللقاء تحدث فيها عن الوقف ونشأته وتطوره ودوره ومفهومه التنموي وأهداف ومنطلقات تطوير الوقف في الكويت وآلية العمل في مجال الأوقاف.

٢ . ألقى أمين عام الأمانة العامة للأوقاف كلمة استعرض فيها مراحل إدارة الأوقاف في الكويت بدءاً من الإدارة الأهلية وانتهاءاً بإنشاء الأمانة العامة للأوقاف وأهدافها وسياساتها.

فعاليات الملتقى :

تم في هذا اللقاء الإنجازات التالية:

أ . توقيع ثلاث اتفاقيات بين الأمانة العامة للأوقاف وكل من وزارة التربية ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل ووزارة الصحة العامة تحدد وتنظم آفاق وأساليب التعاون مع تلك الجهات وتبرز دور الوقف في معاونتها على تحقيق مشروعاتها الخدمية.

ب . توزيع الملف الإعلامي الأول للأمانة، والذي تضمن أوراقاً ونشرات في المجالات التالية:

١ . ورقة العمل المقدمة للحوار المفتوح من معالي وزير الأوقاف والشئون الإسلامية الدكتور على فهد الزميع عن الآفاق المستقبلية للأوقاف في الكويت.

٢ . التعريف بالأمانة العامة للأوقاف ورسالتها وبناؤها المؤسسي.

٣ . شرح فكرة الصناديق الوقفية والنظام العام الذي يحكمها.

٤ . لمحات عن الأوقاف في الكويت.

٥ . تعريف بالصندوق الوقفي لرعاية المعاقين والفئات الخاصة.

٦. **موجز أحكام الوقف.**

٧. **تعريف بمشروعات صناديق الخير (الصناديق الوقفية).**

جـ. إجراء حوار موسع حول الآفاق المستقبلية للأوقاف أداره الأمين العام وشارك فيه السادة وزراء الأوقاف والشئون الإسلامية والتربية والصحة العامة والشئون الاجتماعية والعمل وبعض أعضاء مجلس شئون الأوقاف ونخبة من المفكرين المهتمين بشئون الأوقاف وبعض العاملين بالأمانة العامة، وكان هذا اللقاء تظاهرة إعلامية وفكرية للوقف وأنسب ما قيل عنه حسب تشبيه أحد السادة الحضور أنه كان جمعية عمومية للأمانة، تم خلالها مناقشة أساليب إحياء وتعزيز سنة الوقف واستعادة دوره البناء في تنمية المجتمع، وأكد الحوار الذي دار في هذا اللقاء على أهمية الآمال المعقودة على الأمانة العامة للأوقاف للنهوض بالوقف وتطويره واسترداد مكانته التنموية باعتبارها مؤسسة اقتصادية إسلامية ترعى الحركة التجديدية للوقف في هذا إطار إسلامي استكمالاً لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء بدولة الكويت.

هذا المطبـــوع برعـــاية

الأمـانة العـامـة للأوقـاف
Kuwait Awqaf Public Foundation

الشـرق - مـجـمع دسـمـان - ص.ب: ٤٨٢ الـصـفـاة 13005 الكويت
تلفون: ٢٤١٨٠٠٨ - فاكس: ٢٤١٨٠١١

AL- Sharq - Dasman Comp. - P.O. Box : 482 safat 13005 Kuwait
Tel: 2418008 - fax: 2418011